

تعتبر سياسة التمويل الداخلي أو التمويل الذاتي ذات أهمية كبيرة في النشاط المالي للمؤسسة، فهو بمثابة مؤشر هام من المؤشرات المالية الهامة التي يتم فيها الاعتماد عليها في تقييم الكفاءة المالية للمؤسسة. كما يمكن تعريف الذاتي باعتباره إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها دون اللجوء إلى طرف خارجي ويتم ذلك عن طريق نشاطها الذي تمارسه، وهذه العملية لا تتم إلا إذا تم الحصول على نتيجة الدورة، فهذه النتيجة يتم من خلالها إدخال عنصرين أساسيين يعتبران مورداً داخلياً للمؤسسة وهما الإهلاكات و المؤنات. حيث إن مبلغ النتيجة الصافي الذي تم الحصول عليه في نهاية الدورة المالية والذي يكون بمثابة أحد عناصر التدفق النقدي الصافي، ليست نتيجة نهائية أو تحت تصرف المؤسسة النهائي وهذا يرجع إلى أنها سيتم توزيعها على الشركاء. لهذا نلاحظ أن المقدار الذي تستطيع المؤسسة أن تتصرف فيه فعلاً بعد نهاية الدورة يتكون من قيمة النتيجة الصافية الغير موزعة، هذا بالإضافة إلى الإهلاكات والمؤنات. من خلال ذلك نستنتج أن القيمة تعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها، فمن الملاحظ هنا أن التدفق النقدي الصافي يساوي مجموع الأرباح، بالإضافة إلى مجموع الاحتياطات بالإضافة إلى مجموع مخصصات الإهلاكات، وكذلك مجموع مخصصات المؤنات. أما قيمة قدرة التمويل الذاتي هي عبارة عن مجموع النتيجة الصافية قبل توزيع الأرباح بالإضافة إلى مجموع مخصصات الإهلاك بالإضافة إلى مجموع مؤنات ذات طابع احتياطي. في النهاية نجد أن قيمة التمويل الذاتي هي عبارة عن مجموع قدرة التمويل الذاتي مع طرحها من قيمة الأرباح الموزعة. التمويل الذاتي يتميز باستقلاليته عن أي طرف آخر فهو يعبر عن استقلالية المؤسسة ويلعب دور مهم في مرحلة إنشاء المؤسسة وفي مراحل النمو التي تصاحب توسع المؤسسة في القطاع الذي تنشط فيه. يمكنك أيضاً الاضطلاع على: أقل البنوك نسبة في التمويل الشخصي مصادر التمويل الداخلي أو الذاتي هناك العديد من مصادر التمويل الداخلي أو الذاتي إلا أن اهتمامنا هنا سوف ينصب فقط على أهم مصادر التمويل الذاتي أو التمويل الداخلي، الأرباح المحتجزة. أولاً: الإهلاكات يمكن تعريف الإهلاك على أنه طريقة يتم بواسطتها تجديد تام لجميع الاستثمارات، أي أن المغزى الحقيقي من حساب الإهلاكات هو ضمان تجديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي. كما يمكن التعرف عليه من خلال التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع مرور الزمن وذلك بهدف وضعها في الميزانية بقيمتها الصافية. حيث يلعب الإهلاك في المؤسسة دوراً اقتصادياً يتمثل في اهتلاك متتالي للاستثمارات، و دوراً مالياً يظهر ذلك في عملية إعادة تكوين الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة وذلك بهدف إعادة تجربتها في نهاية حياتها الإنتاجية. حيث يتم حجز المبالغ السنوية بصفة مستمرة، لذلك فهي تبقى تحت تصرف المؤسسة كتمويل ذاتي إلى يوم صرفها ثانياً: المؤنات يمكن تعريف المؤنة باعتبارها انخفاض من نتيجة الدورة المالية و هذا الانخفاض مخصص لمواجهة كافة الأعباء و الخسائر المحتمل وقوعها أو الأكيدة الحدوث يوماً ما، فهي بمثابة انخفاض غير طبيعي أو غير عادي في قيمة الأصول، وعلى المؤسسة هنا أن تقوم بمحاولة تفادي الانخفاض. ثالثاً: الأرباح المحتجزة يمكن اعتبار الأرباح المحتجزة هي الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي تعمل الشركة أو المؤسسة في تحقيقه وذلك من خلال مزاولة نشاطها اعتباراً من السنة الجارية أو السنوات السابقة هذا بالإضافة إلى عدم القيام بالدفع في شكل التوزيعات والذي يتم استنتاجه من الميزانية العمومية للشركة أو المؤسسة باعتباره ضمن عناصر حقوق الملكية. لذلك بدل من القيام بعملية توزيع كل الفائض المحقق على جميع المساهمين، نجد أن الشركة بتسعي إلى تخصيص جزء من هذا الفائض في مجموعة الحسابات المستقلة التي قد يطلق عليها لفظ "احتياطي". كل ذلك بهدف يتم من أجل تحقيق هدف محدد قد يتمثل في احتياطي إعادة سداد القروض، كما تتمثل عناصر الأرباح المحتجزة في مجموعة من النقاط يتم عرضهم على النحو التالي: الاحتياطي القانوني إلا أنه يتم استخدامه في تغطية جميع خسائر الشركة ويكون في زيادة رأس المال. الاحتياطي النظامي يتم تكوين هذا الاحتياطي وفقاً للنظام الأساسي للشركة، إلا أنه يتميز بكونه غير إجباري. الاحتياطات الأخرى ينص قانون الشركات على أنه يجوز للجمعية العامة بعد القيام بعملية تحديد نصيب الأسهم في الأرباح الصافية، أن تقوم بتكوين مجموعة من الاحتياطات الأخرى. كل ذلك يتم بالقدر الذي يحقق دوام ازدهار الشركة أو يمكن من خلالها تكفيل توزيع أرباح ثابتة بقدر الإمكان على المساهمين. الأرباح المرحلة المقصود بها هنا هو المبلغ المتبقي بعد عملية توزيع الأرباح السنوية ومن خلاله يقوم مجلس الإدارة بالاقتراف في ترحيله إلى السنة التالية. كما يستخدم هذا الفائض كنوع احتياطي وذلك لمواجهة أي انخفاض في نسبة الأرباح المحققة في السنوات المقبلة التي قد تتسبب في عدم قدرة الشركة على إجراء توزيعات مناسبة على حملة الأسهم. يمكنك أيضاً الاضطلاع على: التمويل العقاري من البنك الأهلي التجاري مميزات التمويل الداخلي أو التمويل الذاتي يعتبر التمويل الذاتي شيء لا غنى عنه لعمليات الاقتراض، حيث أنه من المعروف أن المؤسسة تلجأ في أغلب الأوقات إلى الاقتراض وذلك على حسب إمكانياتها في التسديد وحجم التمويل الذاتي الذي

يوضح لها نسبة التسديد. حيث إن زيادة قدرة المنشأة التمويلية التي تعمل على تدعيم إمكانية المنشأة على زيادة طاقتها الإنتاجية ودعم مركزها المالي، إلا أنه نظراً لتعدد مصادر التمويل الذاتي وتباين طبيعتها القانونية، نلاحظ أن الفوائد التي يحققها هذا التمويل ليست ذات طبيعة واحدة تسير على نمط واحد، بل نجد أنه من الممكن تصنيف مصادر التمويل الذاتي في نوعين، من وجهة نظر المدة الزمنية لكل من هذه المصادر. بالإضافة إلي جميع هذه المميزات نجد أن أموال الاهتلاك تمثل الجانب الأكبر في التمويل الداخلي والتي تكون أمواله معفية من الضرائب. عيوب التمويل الداخلي أو التمويل الذاتي فالتمول الذاتي عادة لا يكفي لتغطية كل حاجيات التمويل مما يترتب عليه الاعتماد على التمويل الداخلي اعتماداً بشكل شكلي إلى التوسع البسيط. فبالنظر إلى المقدر على الاستفادة من الفرص المتوفرة والمربحة وذلك بسبب قصور التمويل الداخلي الذي ينتج عنه توفير الاحتياجات المالية الضرورية واللازمة، بالإضافة لهذه المساوئ نجد أنه قد لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات استخدام الأموال المدخرة لدى المؤسسة كتلك المتحصل عليها من الغير، مما ينتج عنه ضعف العائد. كما أن للتمويل الذاتي مجموعة من المساوئ التي تنتج في حالة غياب خطة تمويل واضحة وسياسة مالية هادفة وواعية، ففي حال توافر سيولة نقدية في المنشأة مثل احتياطي الاستهلاك على سبيل المثال نجد أنه من الممكن أن تحفز صاحب المنشأة على العمل على استثمارها في مجالات أخرى، من هنا نجد أن هذه الحالة يكمن الخطر في عدم استرداد المبالغ المستثمرة في الوقت المحدد، وذلك لاستبدال بعض أو كل الموجودات الثابتة. النتيجة الطبيعية لذلك تكون في انخفاض قيمة ممتلكات المنشأة، فبالنظر إلى الترتب عليه تناقص رأس المال الأساسي للمنشأة، من خلال هذا النوع من التمويل الذاتي أو الغير حقيقي نلاحظ أنه ذو طبيعة مؤقتة، ويترتب عليه خسارة للمؤسسة أو المنشأة ويبدأ نشاطها في الخسارة وغيرها من المساوئ والنتائج السلبية، وذلك إذا لم يتم مراعاة كافة الخصائص وطبيعة هذا النوع من التمويل الذاتي. التمويل الخارجي سابقاً تم التوصل إلي فكرة أن التمويل الذاتي الذي يعتبر غير كافٍ لتغطية احتياجات المؤسسة التمويلية وفي هذه الحالة نجد أن الشركة أو المؤسسة سوف تلجأ إلى المصادر الخارجية للتمويل. من هنا نجد أنه متاح أمام المؤسسة نوعين فقط من سياسة التمويل الخارجي وهي الرفع من الأموال الخاصة وسياسة الاستدانة وذلك من مختلف الهيئات المالية، فالمقصود هنا من كلمة التمويل الخارجي للشركة، كما أن هذه المصادر ليست نتيجة إيرادات الشركة أو أموال أصحابها، في العادة نجد أن ما الشركات الناشئة تلجأ للتمويل الخارجي للشركة وذلك بعد استنفاد موارد المؤسسين. كذلك أيضاً تلجأ الشركات إلى التمويل من مجموعة من المصادر الخارجية وهذا يرجع إلي ضعف قدرتها على توفير التمويل من مواردها الذاتية مثل إعادة تدوير الأرباح. وقد تلجأ المؤسسة في هذه الحالة أيضاً إلى ذلك بسبب حدوث أزمة مالية نتيجة لأي ظرف مثل تأخر تحصيل أموال الشركة، مصادر التمويل الخارجية استكمالاً لعرض مصادر التمويل الداخلية والخارجية نجد أن مصادر التمويل الخارجي متوافرة بشكل كبير إلا أنه سيتم عرض الآن أهم أشكال مصادر تمويل الشركة من خارجها من خلال النقاط التالية: التمويل عن طريق صناديق رأس المال المخاطر. التمويل عن طريق صناديق التمويل المباشر. التمويل عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية. التمويل عن طريق البنوك بشكل عام. التمويل عن طريق البنوك الإسلامية. التمويل عن طريق شركات التخصيم. التمويل عن طريق شركات التأجير التمويلي. التمويل عن طريق الجمعية. التمويل عن طريق الدعم المباشر من الحكومة أو الهيئات الدولية. يمكنك أيضاً الاضطلاع على: أسماء شركات تمويل شخصي بدون كفيل وأهم مميزاتها مزايا التمويل الخارجي تتعدد مميزات مصادر التمويل الداخلي عن مصادر التمويل الداخلي ويمكن توضيحهم بالشكل التالي: أفضل ميزة من مزايا التمويل الخارجي هو أنه يسمح لك باستخدام الموارد المالية الداخلية لأهداف أخرى. فمن المنطقي المحافظة على الموارد الخاص بها، ووضع المال في الاستثمارات المختلفة، باستخدام التمويل الخارجي لعمليات الأعمال. كما أنه يمكنك أيضاً تخصيص بعض مواردك المالية الخاصة للمدفوعات النقدية للبائعين، مما يمكن أن يساهم في تحسين التصنيف الائتماني لشركتك. بالإضافة إلى أنه من الممكن للمنظمات الراغبة في تمويل نشاطك التجاري أن تكون مصادر مفيدة لنصائح الخبراء. من مميزات استخدام الشركات والمؤسسات والمنظمات للتمويل من المصادر الخارجية هو أنها تسمح لهم بتمويل مشاريع النمو التي لا تستطيع الشركة تمويلها بمفردها. إذا كان نشاطك التجاري ينمو إلى درجة أنك تحتاج إلى مساحة تصنيع إضافية لمسيرة الطلب، يمكن أن يساعد التمويل الخارجي في الحصول على التمويل الذي تحتاجه لبناء الإضافة. كما أنه يمكن استخدام التمويل الخارجي لإجراء عمليات شراء كبيرة لمعدات رأس المال لتسهيل النمو الذي لا تستطيع الشركة تحمله بنفسها. عيوب التمويل من المصادر الخارجية من أخطر عيوب التمويل القائم على مصدر خارجي أنها تتطلب في بعض الأحيان الشراكة بنسبة محددة في الشركة مثل المستثمرين والمساهمين، فبالنظر إلى تجد نفسك تقوم بالتخلي عن جزء من الملكية في الشركة في مقابل التمويل، وقد يحدث على هذا التدفق

الكبير من النقد الذي تحتاجه لإطلاق منتجك الجديد. لكن بسبب اتفاقية التمويل التي تدور حول السماح للمستثمر بالتصويت على قرارات الشركة،